



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

العمل مع ومن أجل المرأة في التنمية

ورقة مناقشة للجلسات الموضوعية

المؤتمر الاقليمي حول

"التحديات والأولويات الإنمائية في منطقة عربية متغيرة"

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

22-23 أيار/مايو 2017

المحتوى

- 2.....الخلفية
- 3.....التحليل
- 4.....مداخل العمل
- 5.....الأسئلة

الخلفية

بالرغم من مصادقة معظم الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتزامهم بأحكامها، إلا أن الكثير من هذه الدول ذاتها تحفظت على العديد من البنود، ومنها المتعلقة بالجنسية (بند 9) والأسرة والزواج (بند 16) والتشريعات (بند 15). فمن الواضح أن المساواة الجندرية والقضاء على التمييز بين الجنسين لم يتحققا بعد. هنا تجدر الملاحظة إلى أن الثورات والمظاهرات التي عمّت المنطقة العربية كان لها دورًا مهمًا في تغيير الوضع الحقوقي للمرأة في بعض الدول وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة بين الدول العربية. استطاعت بعض هذه الدول العمل على تقليل الفجوة الجندرية، ولكن هذه الفجوة زادت في دول أخرى.

تتعرض حوالي 37% من النساء في المنطقة العربية لشكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. هذا وتعدّ مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية من الأدنى عالميًا، عند نسبة تقل عن 21% للنساء عامة و13.5% للشابات على وجه التحديد¹. بالإضافة إلى ذلك، وصل معدّل البطالة بين الشابات إلى ما يقارب 49% وهي النسبة الأعلى في العالم وما يقرب ضعف نسبة الرجال عند 26.3%. في الدول العربية التي يجوبها الصراع، يعاني كلا الرجال والنساء الصعوبات الكبيرة لتوفير سبل كسب العيش اللائق، وبالأخص النساء اللواتي يضطررن إلى تحمّل المسؤوليات الأكبر والاضطلاع بأدوار جديدة من دون امتلاك المهارات المطلوبة. أما بالنسبة لمعظم الدول المستقرة في المنطقة العربية، فأعداد النساء اللواتي يتخرجن من الجامعات تتزايد بالتزامن مع انخفاض معدل انضمامهن إلى سوق العمل.

تعدّ معظم دول المنطقة من الأقل تقدمًا على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية، مع تسجيل تقدّم بطيء ينعكس في ردم قلة من الدول لما يقل عن 3% من الفجوة الجندرية في الحياة السياسية². كذلك، تشارك النساء بنسب متدنية في قطاعات الخدمة المدنية والقضاء والجيش والجهاز الأمني وتواجهن العديد من الصعوبات في الوصول إلى مناصب صنع القرار سواء كانت منتخبة أو معينة. في الحقيقة، تتواصل الجهود لتحسين نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية ومثال على ذلك الكوتا التي تسود في العديد من الدول العربية، باستثناء بعض الدول كالبحرين ومصر والكويت ولبنان وسوريا والامارات واليمن³ حيث لم يتم تطبيق نظام الكوتا. وقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية 18.8% من المقاعد مقارنة بـ 23% من مشاركة النساء عالميًا. بالإضافة إلى ما سبق، وعلى الرغم من توظيف النساء في المؤسسات العامة، إلا أن نسبتهم كوزيرات لا تتعدى 10.5% مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى 17.7%.

أما فيما يتعلق بموضوع أمن المرأة وسلامتها، فتضمّ المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين في العالم وقد أثرت النزاعات بشكل كبير على النساء من حيث ازدياد زواج القاصرات والانخفاض الملموس في الوصول إلى خدمات التعليم والصحة وزيادة عدد الأسر التي تترأسهن النساء. وعلى سبيل المثال، فمن أكثر المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريات هي مشكلة زواج القاصرات التي تزيد عن 50% للقاصرات اللواتي يقل عمرهنّ عن 18⁴ سنة. وكنتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في تموز-آب 2014، على سبيل المثال أيضا، تم هدم 15 من أصل 32 مستشفى مسبقًا عدم القدرة لحوالي 40,000 امرأة حامل من الوصول إلى الخدمات الأساسية للصحة الانجابية ومما أدى إلى تزايد وفيات الأمهات من 7 إلى 14%⁵. أثرت النزاعات بشكل كبير على موضوع الوصول إلى الوثائق التي تخص حقوق ملكية الأراضي والسكن، وكان للمرأة حصتها مع ازدياد التعقيدات التي تواجهها فيما يخص قوانين

¹ تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016)

² الفجوة الجندرية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي. 2015. <http://www3.weforum.org/doc/GGGR2015/cover.pdf>. Page 12

³ طبقت مصر في عام 2014 نظام الكوتا لمرة واحدة من خلال قانون 46 من عام 2014.

⁴ 2015. وضع زواج القاصرات في الأحوال الإنسانية في المنطقة العربية، ص.6 الاسكوا (متوفر على الانترنت). <https://www.unescwa.org/publications/child-marriage-humanitarian-settings-arab-region-dynamics-challenges-and-policy-options>

⁵ 2016. ضد الرياح والمد والجزر: مراجعة وضع النساء والمساواة في النوع الاجتماعي في المنطقة العربية (بيجين+20)، ص. 27. الإسكوا (متوفر على الانترنت) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2283ESCWA_Women%20Gender%20Equality%20in%20the%20Arab%20Region_Beijing20.pdf

الميراث والملكية. كذلك وفي مناطق الصراع، تعتبر النساء هدفاً للعنف وهو ما يحدث في العراق وليبيا وسوريا واليمن. في منتصف حزيران 2016 مثلاً، تم أسر حوالي 3,200 امرأة أزيدية مع أطفالهن من قبل داعش⁶. وبالرغم من تأثير النزاعات على الرجال والنساء سواء، إلا أن مفاوضات السلام تأتي حكراً على الرجال. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجهد يجب أن ينصب لاحتراز تقدم في مشاركة النساء في تحقيق الأمن والسلام وعلى مختلف المستويات ولزيادة الاستجابات القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

في السنوات الأخيرة تم التركيز بشكل كبير على الترابط بين مواضيع المرأة وأجندة السلام والأمن والجهود العالمية لمحاربة التطرف العنيف. وقد تنامي دور المرأة في محاربة التطرف العنيف في المجتمعات المحلية ومنها دور الشرطة النسائية والأمهات والواعظات في تحدي ظاهرة تطرف الشباب ونشر التسامح. إذ تؤكد الدراسات الحالية، وعلى الرغم من أن الرجال هم المستهدفون أساساً في عملية التجنيد، على تأثر النساء في المرتبة الأولى بتزايد ظاهرة التطرف في المجتمعات⁷.

أما بالنسبة لموضوع التمكين الاقتصادي، فلا تزال النساء تواجه تحدياً كبيراً في مقدرتهن على الوصول إلى سوق العمل في معظم الدول العربية والتي لا زالت تضع العوائق أمام توظيف النساء⁸. هذا وإن تم توظيف النساء فيكون على الأغلب في قطاع العمالة الهشة⁹. وبالرغم من أن أغلب دساتير الدول العربية تؤكد على حق العمل بشكل متساوي وتمنع التمييز بين الجنسين، إلا أن بعض القوانين تشجع النساء على الخروج من قطاع العمل. فمثلاً يدعم القانون المرأة في لبنان والكويت في الحصول على كامل تعويضات نهاية الخدمة إن استقالت خلال سنة واحدة من زواجها¹⁰. بالإضافة إلى عدم تطبيق قوانين تجريم التحرش الجنسي في كافة الدول العربية.

بشكل عام، تعكس القوانين التمييزية الأعراف الاجتماعية السائدة والتي تمارس التمييز ضد المرأة وبالرغم من وجود بعض الأمثلة الإيجابية للاستفادة منها. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت بعض التوجهات أيضاً في موضوع عدم إعطاء النساء لحقوقهن بما فيها تنامي القوى الدينية المحافظة التي تدفع باتجاه إيجاد تفسيرات للشريعة تقوّض من التزامات الحكومة بما يتعلق باتفاقيات حقوق الانسان والحقوق الاجتماعية العالمية.

التحليل

شهدت المنطقة تقدماً ملموساً في تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية بما يخص المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتعزيز وصول الفتيات إلى خدمات الصحة والتعليم وسد الفجوات بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية وبالتحديد في البرلمانات التي طبقت نظام الكوتا بالإضافة إلى التحسن في مؤشرات صحة الأمومة. بالنسبة إلى التعليم، وصل مؤشر تكافؤ الفرص بين الجنسين إلى 1.0 في مراحل التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم العالي و0.9 في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية في عام 2014. كذلك، استفادت النساء من التحسينات في قطاع الصحة في العالم العربي مع انخفاض معدل وفيات الأمهات بحوالي 34.4% ما بين الأعوام 2000 و2015 وزادت نسبة المواليد التي أشرف عليها موظفين صحيين مؤهلين من 50% في 1990 إلى 78.2% في 2012¹¹.

على الرغم من هذه التحسينات، فلا تزال المعدلات المتعلقة بالأهداف الإنمائية في المنطقة العربية أدنى من متوسط المعدلات على المستوى العالمي. وهذه التحسينات ليست متساوية بين كافة الدول العربية ولا حتى على صعيد الأقاليم. ولا تزال النساء تواجه التحديات الكبيرة لتحقيق إمكاناتها الكاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالتساوي مع التحديات التي تواجه المنطقة من البطالة وتغير المناخ والنزاعات، فإن هذه التحديات

⁶2016. جاؤوا للدمار: جرائم داعش ضد اليزيديين. مجلس حقوق الانسان. (متوفر على الانترنت) http://ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf

⁷هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2016، النساء والتطرف في الاردن

⁸المرأة، الاعمال، القانون 2016: الوصول الى المساواة. البنك الدولي. واشنطن: مجموعة البنك الدولي. 2015.

⁹حقائق وأرقام: التمكين الاقتصادي. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. <http://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures>.

¹⁰المرأة العربية والتشريعات. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر). 2015. ص 20

¹¹مؤشرات التنمية العالمية. البنك الدولي (متوفر على الانترنت). <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

سيزداد حجمها في حال لم تحقق المساواة بين الجنسين ولم يتم إدراجه في القوانين ولم تتعزز مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي صياغة الخطط والميزانيات. وبالرغم من تركيز الحكومات على التأثيرات الأمنية وتغيير المناخ والضغوط الاقتصادية الآن الاستجابة لكل هذه المعطيات لا بد أن تكون شاملة.

توفر أجندة التنمية المستدامة 2030 الفرصة لمنظمات التنمية الدولية والمنظمات النسائية والحكومات لتأكيد التزاماتها بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كركيزة أساسية في مسيرة التنمية المستدامة. تأتي الأجندة الجديدة امتدادًا للإنجازات والدروس المستفادة المستقاة من تجربة تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتعطي توجهًا جديدًا وشاملاً على صعيد السياسات في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التركيز على إدراج النوع الاجتماعي عبر كافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والسياسية المطروحة لمواجهة الأسباب الجذرية وراء التمييز وبما فيها المعتقدات الاجتماعية السائدة والفجوات في الحقوق القانونية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

أصبح الهاجس الأمني من أولويات الدول في الآونة الأخيرة حيث يتم التركيز على النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، ومما أثر على الجهود والموارد وانعكس بشكل سلبي على سير العمل اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين. هذا مع العلم أن النزاعات طويلة الأمد تؤثر على احتياجات النساء في مجال الصحة والفرص الاقتصادية والوصول إلى الخدمات القانونية.

مع كافة التحديات السابقة، لا بد من اغتنام فرصة تواجد كل الأطراف الوطنية والدولية لتنفيذ أجندة التنمية الجديدة الشاملة على مستوى التوجهات والأهداف. تحتاج قضايا النوع الاجتماعي إلى استجابة قوية لمواجهة الأسباب الجذرية لعدم تحقيق المساواة بين الجنسين وكذلك التحديات التي تواجه النساء في الحياة العامة.

مداخل العمل

• ادماج النوع الاجتماعي في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمساهمة في سد فجوة عدم المساواة في كل المجالات

توفر أهداف التنمية المستدامة الفرصة لمواجهة التحديات التي تواجه قضايا تكافؤ الفرص بين الجنسين والتي تواجه صعوبة في تحقيقها في المنطقة. حيث أن الأهداف الـ 17 تشكل قاعدة للشمولية والتنوع فالفرصة متاحة للتأكيد على ادماج النوع الاجتماعي في كل المجالات.

• مخاطبة الفجوات القانونية مع التركيز على العوائق الاجتماعية لضمان العدالة الاجتماعية والمبينة على النوع الاجتماعي

تحديد فجوات النوع الاجتماعي في القوانين والتي تؤثر على حقوق المرأة بما فيها القوانين الجنائية وقوانين الأحوال الشخصية وقوانين الميراث، وذلك بالتزامن مع التركيز على الفجوات في الإطار القانوني. هنا تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من العمل على الحواجز الاجتماعية بمشاركة الرجال والفتيان معاً لتحقيق التقدم في تنفيذ أجندة الحقوق القانونية.

• تعزيز دور فعال للنساء القياديات في المنطقة العربية من خلال زيادة التشبيك ونشر المعرفة والخبرة. (شبكات لتعزيز مشاركة النساء السياسية ودورها القيادي)

هنالك حاجة ملحة لتبادل التجارب لمواجهة تحديات مشاركة المرأة في صنع القرار ونشر المعرفة حول النساء السياسيات والقياديات ودعمهن للمشاركة في عملية صنع السلام.

• دعم الحلول الاقتصادية المستدامة لتعزيز قدرة النساء على المواجهة

• توسيع وصول النساء إلى سوق العمل والتمويل من خلال تطوير نماذج أعمال واستراتيجيات على المستوى الوطني تشمل الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة من أجل تسهيل وصول النساء إلى الفرص الاقتصادية المستدامة في مختلف المجالات في المنطقة العربية. تعتبر النساء إحدى الركائز الأساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتعزيز التغيير وقدرة النساء على المواجهة. "تعتبر النساء والفتيات ركائز القدرة على المواجهة حيث أنهن من الاوائل في حماية العائلات من

الكوارث ولم شمل المجتمعات المحلية". بالرغم من التحديات التي تواجهها النساء وتحديدها عن الحياة العامة، إلا أنهن غالباً ما يقفن بالصدارة فيما يتعلق بدعم المجتمعات المحلية خلال وبعد الازمات.

• الاستفادة من جهود النساء بناءً السلام على المستويات المحلية وتعزيز دورهنّ في مواجهة التطرف العنيف

التأكيد على أن النوع الاجتماعي مدمج بشكل فعال في أجندة صنع السلام والعمل مع المنظمات المحلية وضمان التشاور مع النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في عملية صنع السلام ومراكز القرار مع تعزيز محاولات إعادة بناء المجتمعات في الفضاءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في ضوء تطور قضايا التطرف العنيف، يجب أن يكون التوجه والتزكيز نحو دور المرأة في صناعة الأمن والسلام. لذلك، يجب إدراج النساء في عملية صنع القرار والعمل معهن كخبيرات في مواجهة التطرف العنيف. على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخذ خطوات محددة لتشجيع النساء كأفراد وجماعات في المنطقة. هنالك حاجة لاستثمار بحثي حول ديناميكيات مشاركة المرأة في قضية التطرف العنيف.

الأسئلة

- بالنسبة لأجندة المرأة والأمن والسلام، كيف نضمن مشاركة المرأة بشكل فعال في عمليات صنع السلام والحدّ من التطرف العنيف وغيرها من القضايا؟ (ليس فقط كضحايا او متلقيات)
- بالاستفادة من التقدّم الحاصل في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، ما هي السياسات والاجراءات والمقاييس الواجب اتباعها لضمان ادماج النوع الاجتماعي في جميع أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن تعزيز ليس فقط مفاهيم الحماية بل التمكين والحلول الجذرية لقضية المساواة بين الجنسين؟
- كيف يمكن سد الفجوة بين ما يقره الإطار القانوني وما تفرضه الممارسات الاجتماعية والثقافية؟
- كيف يمكن دعم المرأة في المجال السياسي وتعزيز حضورها وقبولها العام؟
- ما يمكن فعله لضمان وصول المرأة الى حلول اقتصادية مستدامة في مناطق النزاعات؟
- كيف يمكن حشد مشاركة أفضل للمنظمات الاقليمية (المجتمع المدني)؟
- ما هي العقبات أمام تمكين المرأة الاقتصادي والوصول الى سوق العمل؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؟